

طالبة سنة ثانية دكتوراه : غنيم زهرة مداخلة موسمة : مكوني الطفل المعاق صعوبات وتحديات

ملخص

لقد نص المشرع الجزائري في المادة 17 فقرة 1 من قانون 02-09 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم على تشجيع تكوين المكونين المكلفين بتربية وتعليم الطفل المعاق، ويدخل ضمن المكونين العديد من العاملين ، من بينهم سلك المعلمين والمربين الذي هو موضوع دراستنا اليوم .

إن معلم ومربي الطفل المعاق أثناء تأديته لوظائفه تعترضه العديد من الصعوبات و التحديات التي تعرقل الوصول إلى الأهداف المنشودة المتمثلة في الوصول إلى تعليم ذي نوعية للطفل المعاق.

ومن اجل تحقيق مجمل الأهداف من وراء تعليم وتربية الطفل المعاق لابد من اقتراح الحلول لهذه الصعوبات والتحديات من اجل توفير البيئة الملائمة لمعلمي ومربي الطفل ، ليقوم بمهامه على أكمل وجه .

بالتالي سنقسم دراستنا من خلال المداخلة اليوم إلى قسمين حيث سنتعرف في القسم الأول: على أهم الصعوبات والتحديات التي يواجهها معلمي ومربي الطفل المعاق.

وفي القسم الثاني : إلى الحلول المقترحة لمواجهة هذه الصعوبات .

والملاحظ ان جميع هذه الحلول المقترحة منصوص عليها قانونا ولكن ما تفتقر إليه هو تفعيل تطبيق هذه النصوص على ارض الواقع .

مقدمة

يلعب المعلم دوراً هاماً في كل عملية تربوية، و مما لا شك فيه انه يعتبر حجر الزاوية و مفتاح نجاح في العملية التدريسية كلها.

لذلك اهتمت السياسة الاجتماعية في الجزائر منذ عهد الاستقلال برعاية الأطفال المعاقين من خلال سن قوانين تضمن لهم حقوقهم في التربية والتعليم وذلك بإنشاء مراكز متخصصة تهتم برعايتهم و تأهيلهم علمياً و عملياً. إلى جانب ذلك ركزت على وضع الإطار القانوني الذي يحكم الأشخاص المكلفين بتكوين وتعليم الأطفال المعاقين .

إن المادة 17 من قانون رقم 02-09 المؤرخ في 8 ماي 2002 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم نصت على تشجيع الدولة لإعداد المكونين الذين يتعاملون مع فئة المعاقين .

تجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح المكونين هو مصطلح واسع يدخل ضمنه العديد من الموظفين من بينهم سل الاخصائين النفسانيين

التربويين ، سلك اخصائين النفسانيين في تصحيح النطق والتعبير اللغوي ،سلك المعلمين والمربين...

لكن دراستنا من خلال المداخلة اليوم ستقتصر على سلك المربين والمعلمين باختلاف أنواعهم، سواء مربى مساعد ،مربى مختص أو مربى مختص رئيسي ،الذي نظم المشرع الجزائري أحكام هذه الفئات من خلال المرسوم التنفيذي¹ رقم 09-353 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتضامن الوطني.

إن معلم ومربي الطفل المعاق هو ذلك الشخص الذي تلقى تكويننا أو تدريباً قبل أو أثناء الخدمة بمؤسسة متخصصة في تاطير الطفل المعاق² ،وهو الذي تحصل على شهادة في نهاية تكوينه تمكنه من الالتحاق بالسلك الوظيفي لتربية وتعليم الأطفال المعوقين.

عند تأديته هذا الأخير لمهامه تنتظره المهمة الأصعب ،لأنه يتعامل مع أطفال يظهرون انحرافات نمائية واضطرابات سلوكية أكثر من الأطفال العاديين هذا من جهة، والدور الذي يقوم به معلم الأطفال المعاقين متميز بطبيعته لتأدية مهام عديدة ومتنوعة³، لا يستطيع القيام

بها إلا المعلمون المدربون جيدا وذوي كفايات مهنية متخصصة هذا من جهة أخرى .

لكن رغم كل هذه النصوص القانونية التي تنظم عمل المعلم الطفل المعاق إلا أن الواقع يبرز العديد من الصعوبات والتحديات التي تعترض مهام مربّي هذه الفئة التي تعرقل الوصول للأهداف المنشودة.

وبالتالي فإن إشكالية التي يمكن طرحها في هذا الصدد: فيما تتمثل أهم الصعوبات والتحديات التي يواجهها معلم ومربي الطفل المعاق ؟ وما هي الحلول الممكنة اقترحها لتغلب على هذه الأخيرة ؟ .

أولاً: الصعوبات والتحديات التي يواجهها معلم و مربى الطفل المعاق:

عملية التعليم الأطفال العاديين مازالت لحد الساعة تواجه العديد من الصعوبات، فما بالك بتعامل المعلم مع شريحة لها خصوصيتها فيمكن حصر أهم الصعوبات معلم المعاق

فيما يلي :

الطفل المعاق نفسه:

إن التحدي الكبير الذي ينبغي للمعلم التعامل معه هو الطفل المعاق بشخصه فلا بد له من معرفة من يدرس أولاً ،نوع الإعاقة التي يعاني منها وشدتها و القدرات التي يمتلكها هذا الطفل المعاق و كيفية التعامل مع الإعاقة في حد ذاتها ، فلا بد له أن يقوم بمسح الحالات وتشخيصها . وهذا لن يتم في حالة نقص التكوين أو عدم علمه الكافي بخصوصية كل حالة يقوم بتدريسها ،لهذا فان لكل طفل معاق طريقة تعامل معينة هذا ما يزيد صعوبة التعليم لدى المعلم هذه الفئة.

نقص الإعداد المعرفي وهشاشة التكوين لمعلمي الطفل المعاق:

باختلاف فئات المعلمين سواء معلم متخصص أو معلم عادي فإن تكوين وإعداد المعرفي يلعب دورا هاما في نجاح أي خطة بيداغوجية تعليمية .

إن نقص التكوين أو عدم كفايته يكون عائقا أمام تعليم وتربية الطفل المعاق ،بالرغم أن هناك تكوين يتلقاه المعلم أو مربّي ، والمتمثل في تكوين مربّي مختص مدته سنتين ، أما المربي المختص الرئيسي فمدته ثلاثة سنوات . لكن السؤال المطروح: هل هذا التكوين كافي لتعامل مع هذه الفئة ؟ وهل هو مواكب لكافة الدراسات والطرق التدريب الحديثة لتعليم وتربية الطفل المعاق ؟

وفقا للمادة 7 من المرسوم التنفيذي [4](#) رقم 05-12 نجد أن المشرع الجزائري وتعزيزا لمبدأ الدمج سمح بفتح الأقسام الخاصة في المؤسسات العادية، في هذه الحالة من يقوم بالتعليم هو المعلم العادي الذي تلقى تكوينا عاديا في الجامعة. يجد نفسه في التعامل مع حالة طفل المعاق يغلب على علاقة المعلم العادي والطفل المعاق التعامل بالجانب

الإنساني. و بالتالي هل تكوينه الجامعي الذي تلقاه المعلم العادي ملائم لتعامله في هذه الحالة؟ . وهل الإنسانية وحدها في هذه الحالة كافية لتعليم الطفل المعاق؟

كما أن هناك فئة من المربين لم يتلقوا أي تكوين مختص أصلا حول كيفية تربية وتعليم الطفل المعاق ويقومون بممارسة مهامهم عن طريق العقود وخاصة عقود ما قبل التشغيل ، والجدير بالذكر هنا إن عدد المربين الغير متخصصين اكثر من عدد المربين المتخصصين في المؤسسات المتخصصة⁵.

للإجابة على هذه التساؤلات لابد من الحصول على إحصائيات رسمية . وهذا للأسف ما لم نتمكن منه، وهذا ما يجعل عملية تقييم مستوى و كفايات المعلم المتخصص في تكوين الطفل المعاق غير واضحة . ولكن حتى بناءا على الإحصائيات الأولية⁶ التي لدينا فإن عدد الأطفال المعاقين الذين ادمجوا أو واصلوا تعليمه إلى المرحلة الثانوية ليس بالعدد الكبير مقارنة بعدد الأطفال المعاقين الذين يتلقون تعليمًا سواء في المؤسسات المتخصصة أو الجمعيات ، هنا لابد من إعادة النظر في مدى فعالية التكوين العلمي لمعلم الطفل المعاق.

الضغوط النفسية المهنية التي يتعرض لها معلم الأطفال المعوقين:

إن معلم الأطفال المعوقين يتعرض للكثير من الضغوطات النفسية المهنية والتي تتكون عند إدراكه بعدم قدرته على مواجهة متطلبات مهنته ، وتطبيقه للبرامج المرسومة ، فان ذلك قد يؤدي إلى إصابته ببعض الاضطرابات السلوكية كالقلق والعصبية .

عدم كفاية الوسائل التعليمية :

إن الإمكانيات و الوسائل التي يحتاجها المعلم والمربي في عملية تعليم الطفل المعاق يجب أن تكون متوفرة ومتنوعة ،ففي حالة عدم وجود الوسائل والأجهزة فانه يصعب على المربي والمعلم إيصال الرسالة كاملة إلى الطفل المعاق هذا ما يؤثر في المردود التعليمي للطفل المعاق . ويزيد من صعوبة المهمة المعلم و ذلك بدله مجهود مضاعف . كما أن هناك مسؤولية توفير الوسائل التعليمية للأقسام الخاصة لتعليم الطفل المعاق في المدارس العادية ، حسب النصوص القانونية⁷ من اختصاص وزارة التضامن و وزارة التربية الوطنية هذا

يفتح المجال لتضارب الوزارتين في إمكانية توفير الوسائل اللازمة والكافية لتعليم الطفل المعاق،

كتافه الأقسام و نقص عدد المربين :

وفقا لنص المادة 5 من قرار الوزاري المشترك [8](#) مؤرخ في 10 ديسمبر 1998 تنص على انه: "لا يفوق عدد التلاميذ في كل قسم خاص عشرة تلاميذ كحد أقصى"، إن واقع الأقسام الموجودة في المؤسسات التعليمية المتخصصة يتراوح عدد الأطفال المعاقين المتمدرسين فيها من 13 حتى 15 طفل معاق في القسم الواحد، و هذا تناقض واضح بين نص المادة التي كان محتواها واضحا .

إن العدد الكبير للأطفال المعاقين في القسم الواحد يعتبر تحدي كبير يواجهه معلم طفل المعاق في تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج البيداغوجي وإنهائه في الوقت المخصص له . بل إن هناك حالة تلفت النظر إليها المتمثلة في الإعاقة الذهنية الشديدة التي تتطلب أن معلم واحد لكل طفل معاق ذهنيا، في هذه الحالة هناك تحدي كبير يواجهه المعلم .

كما أن هناك إشكال تثيره عملية دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية إلا وهو عدم توفر أساتذة الطور الثاني التابعين لوزارة التضامن كون أن خريجي المراكز الوطنية لتكوين المتخصصين الذين لا يدرسون إلا في المؤسسات المتخصصة، لان تكوينهم خاص بالتربية الخاصة ولم يتلقوا تكوينا بيداغوجيا .

نقص عدد المعلمين المختصين في المؤسسات المتخصصة يعتبر السبب الرئيسي لكثافة الأقسام .

الظروف المالية :

إن معلم الطفل المعاق في المؤسسات المتخصصة يعتبر كأى موظف له الحق في الحصول على مقابل العمل المؤدى والمتمثل في تربية و تعليم الطفل المعاق . ولهذا فان تدني الأجر الذي يتقاضاه المعلم يجعله يفقد تركيزه على مهمته الأساسية وهي تربية وتكوين الطفل المعاق . ويكون سبب رئيسي في اهتمامه بتغيير مهنته لمهنة أخرى ، حتى وان اكتسب الخبرة الكافية لتأدية مهامه .

وما تمت ملاحظته إن الجانب المالي للمعلم المتخصص الدائم في المؤسسات المتخصصة يعتبر أحسن بالنسبة للمعلمين المتعاقدين الذين يشتغلون بموجب عقود ما قبل التشغيل، أو المعلمين الذين يقومون بمهمة التعليم في الجمعيات إذ أن الأجر المنخفض يؤثر كثيرا على نفسية المعلم الطفل المعاق. وعلى أدائه في تعامله مع الطفل المعاق، هذا الأمر يجعل يفكر في مهن أخرى مكملته تكفيه ماليا .

الوسط المدرسي أو البيئة التي يعمل فيها المعلم الطفل المعاق :

إن الإدارة المدرسية إذا كان مناخها غير ملائم سيسبب الكثير من المصاعب في أداء معلم الطفل المعاق، فيعرقل السير الحسن للمدرسة أو المؤسسة المتخصصة ، مما ينعكس سلبا على نتائج المعلم

فإذا كان النظام قائم على السلطة أو يسوده الحزم أو التسبب والتساهل . فكل هذه العوامل تعتبر ضغوط على المعلم الطفل المعاق في أداء مهامه على أكمل وجه .

عدم تعاون أولياء الطفل المعاق مع المعلم :

للوصول إلى الأهداف المنشودة من خلال تعليم الطفل المعاق لابد من تضافر الجهود المعلم بدرجة أولى مع أولياء الأمور الطفل المعاق، فإذا كان هناك غياب وإهمال من جانب الأولياء يزيد من صعوبة المهمة المعلم . ونجد أن المشرع نص على إنشاء جمعية أولياء التلاميذ للطفل المعاق . والملاحظ للواقع غياب تام لإنشاء هذه الجمعية التي تلعب دورا مهما في تخفيف عبئ معلم وتحقيق التكامل في المهام .

البرامج والمناهج التدريسية :

إذا كان البرامج التي يهتم بالكم أكثر من النوعية ، فإن المعلم قد يجد نفسه في حالة حشو للمعلومات و السرعة في التطبيق للوصول إلى النتائج السريعة ، وإن كانت عديمة القيمة . ما يجعله أمام تحدي إتمام البرنامج في الوقت المحدد له وتحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج .

كما أن معظم المناهج و البرامج المدرسية المقررة لتعليم الطفل المعاق غالبا ما تميل إلى عدم الوضوح ، ويصعب فهمها من طرف المعلم ، لسبب النقص في الوسائل التربوية وعدم كفاية التكوين لدى المدرسين لعرض المادة لتعليمية بكيفية واضحة ومفهومة .

الأمر نفسه بالنسبة للكتاب المدرسي المعتمد عليه ، يعرض المادة العلمية عرضا جيدا ملائم لحالة الإعاقة، وهل اختير محتواه بكيفية تسمح بتحقيق الأهداف المنتظرة من تعليم الطفل المعاق.

ثانيا: آليات المقترحة لتغلب على هذه الصعوبات:

إن تحديد الصعوبات التي يواجهها المعلم الأطفال المعاقين له أهمية كبرى في الكشف عن العوامل الكامنة وراء هذه الصعوبات، وبالتالي تقديم جملة من الاقتراحات بناء على نتائج الدراسة التطبيقية و العملية، لعلها تساعد في تحسين ظروف عمل معلم طفل المعاق وتتمثل مجمل هذه الاقتراحات فيما يلي:

- إعادة النظر في محتوى البرامج و المناهج كما ونوعا ، مع إشراك المربين والمعلمين في بنائه، وفقا للمواد 49-50 -51 من الأمر رقم 35-76 ⁹، ليكون ملائما مع قدرات المتعلمين.

اعداد معرفي فعال لمعلمي الطفل المعاق ، لان الاعداد الجيد للمعلم ي شكل احد المداخل الهامة لرفع مستوى المهنة.

تحسين الظروف الاجتماعية و المالية للمعلم الطفل المعاق ليتفرغ للعم ل التربوي ، ومضاعفة الدولة لتدعميات المقدمة للجمعيات والتركيز في ميزانيتها على رفع أجور المعلمين و المربين .

- التخفيف من كثافة الأقسام وتشكيلها حسب مستوى الاستيعاب لكل فئة من فئات الإعاقة وشدتها.

-التكثيف من دورات تكوين معلمي الطفل المعاق ورسكلة الأساتذة ، وبصفة دورية وهذا ما نصت عليه المادة 78 من قانون 04-08 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية¹⁰ ، بحكم أنهم يتعاملون مع فئات لا تستطيع التصرف أو تغطية أو تعويض عجز أو نقص معلميهم.

- إعادة النظر في أساليب التدريس وإعداد الوسائل التعليمية والتكنولوجية الخاصة التي تتكيف مع كل فئة من فئات الإعاقة وهذا ما نصت عليه المادة 2 الفقرة 1 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 ماي 2003¹¹، لاسيما أن الأساليب التدريبية في السنوات الأخيرة قد شهدت تعددا ملحوظا وتنوعا واضحا لأهدافها . كتوفير الوسائل التعليمية الخاصة بالمكفوفين مثال: إعداد كتب بطريقة "البراي" ومكتبات خاصة بهذه الشريحة من المعاقين .

- بناء علاقات عمل بناءة ومفيدة مع أسر الأطفال المعاقين، لتحقيق المساندة الاجتماعية والتعاون الدائم بينهما ، وفقا لنص المادة 25 من قانون 04-08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية ،وتفعيل دور جمعية أولياء التلاميذ المعوقين منى خلال مشاركتها الايجابية .

- الإعداد النفسي لمعلم الطفل المعاق وتكوينه بايجابية نحو مهنة التدريس ونحو الطفل المعاق، مما ينعكس على قدرته إيجابا في إتباع الأساليب التعليمية المناسبة معهم، فشعور المعلم بالقيمة الإنسانية والروحية لما يقوم به وما يلقته من مهارات سلوكية لفائدة الأطفال المعاقين، يجعله يحرص على إتقان ممارستها والتكيف مع الصعوبات التي قد تواجهه أثناء ممارسته للعملية التعليمية التي تتطلب منه تكيف

عناصرها حسب احتياجات المتعلمين المعاقين و حسب إمكانياتهم و قدراتهم في كل نشاط.

خاتمة

أمام هذه الصعوبات و التحديات التي يتعرض لها معلم ومربي وبعض دراسة الميدانية التي قمنا بها لمعينة الوضعية معلم الطفل المعاق في الواقع سواء في المؤسسات المتخصصة أو في المدارس العادية ، فمن باب الواجب علينا أن نلفت الانتباه إلى معلمي الأطفال المعاقين في الجمعيات التي لا يجب أن ننسى الدور الفعال التي تلعبه هذه الأخيرة في تعليم الأطفال المعاقين . إذ أن هناك العديد من القوائم للأطفال المعاقين ينتظرون منحهم الحق الحصول على مقعد بيداغوجي في المؤسسات المتخصصة لتعليم المعاقين لاكتظاظ هذه الأخيرة. في حين أن الجمعيات تفتح أبوابها في إطار إمكانياتها ، أما وضعية المعلمين فيها لا بد من إعادة النظر فيها من جميع الجوانب خصوصا الأجر الذي يتقاضاه المعلمين فيها ضئيل جدا بمقارنة مع المجهود الذي يبذله هؤلاء المعلمين في ظل الإمكانيات المحدودة التي توفرها

الجمعية. والجدير بالذكر في هذه الحالة فان الجمعيات ليست بالحاجة إلى نصوص تشريعية¹² بل هناك العديد منها . لكن يجب السهر على التطبيق الفعلي لهذا الدعم التي تمنحه الدولة وتنصيب لجنة لمراقبة مدى تحقيق ذلك فعليا .

وكل هذه المقترحات التي يمكن من خلالها تفادي الصعوبات الملاحظ أن جميعها منصوص عليها في مختلف النصوص القوانين والصكوك الدولية التي صادقت عليها الجزائر ولكن يجب تفعيلها على ارض الواقع وذلك بإنشاء لجنة خاصة لمراقبة التطبيق الفعلي لهذه النصوص القانونية وتوفير الحماية الكافية لمعلم ومربي الطفل المعاق نظرا الدور الفعال الذي يلعبه في تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل المعاق ، ونموه الفردي بما في ذلك نموه الثقافي والروحي على أكمل وجه.

وفي الأخير تجدر الإشارة انه لا بد على الهيئات المختصة من توفير إحصائيات رسمية للوقوف على الوضعية الحقيقية التعليم الطفل المعاق ووضعية المعلمين والمربين هذه الفئة التي يجب قياس نتائجها في الميدان فعلا. لان نقص الإحصائيات أو وجودها ولكن بصفة غير

دقيقة فهذا بدوره يعكس قدرا من عدم الاهتمام أو التهميش لتعليم للطفل المعاق .

الهوامش

1 المرسوم التنفيذي رقم 353-09 المؤرخ في 8 نوفمبر 2009 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتضامن الوطني ، الجريدة الرسمية العدد 64 المؤرخة في 8 نوفمبر 2009.

2 .المرسوم التنفيذي رقم 257/87 مؤرخ في 1/12/1987 يتضمن إنشاء مركز وطني لتكوين الموظفين الاختصاصيين في مؤسسات المعوقين .الجريدة الرسمية العدد 49 المؤرخة في 2 ديسمبر 1987. حيث نصت المادة 3 من هذا المرسوم على مقر المركز في قسنطينة . كما ان عدد المراكز المتخصصة في تكوين المعلمين والموجودة على مستوى التراب الوطني هما مركزين فقط ،المركز الأول هو السالف الذكر الموجود بقسنطينة والمركز الثاني موجود بالجزائر العاصمة .

3 لقد نص المشرع في المواد رقم : 50-51-52-71-72-73 على مهام المربي ومعلم الطفل المعاق من المرسوم التنفيذي رقم 353-09 السالف الذكر .

4. المرسوم التنفيذي رقم 05-12 المؤرخ في 4 يناير 2012، يتضمن القانون الأساسي النموذجي لمؤسسات التربية والتعليم المتخصصة للأطفال المعوقين ، الجريدة الرسمية العدد 05، المؤرخة في 29 جانفي 2012.

5. دراسة حالة ، المركز البيداغوجي للأطفال المتخلفين ذهنيا بوهراڻ عدد الأطفال المعاقين 104 طفل معاق ، عدد المربون بصفة إجمالية 21 مربي تنقسم إلى :6 مربين مختصين و 15 مربي غير دائم – عقود ما قبل التشغيل - وغير مختص. في هذه الحالة كيف يتعامل هؤلاء المربين غير مختصين مع أطفال معاقين ذهنيا خصوصا ؟

6 إحصائيات مديرية النشاط الاجتماعي بتاريخ 28 نوفمبر 2012- 2013 إن عملية الدمج التلاميذ المعاقين في الوسط العادي لم يصل إلا تلميذ واحد إلى مرحلة التعليم الثانوي، هذا وان دل فانه يدل على نقص تكوين المعلم في المراحل الثانوي والأساسي خصوصا. ا

7، المادة 11 و12 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 ديسمبر 1998 يتضمن فتح أقسام خاصة بالأطفال ضعيفي الحواس-ناقصي السمع والمكفوفين- في المؤسسات التابعة لقطاع التربية الوطنية. الجريدة الرسمية عدد13 المؤرخة في 3 مارس 1999

8 قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 ديسمبر 1998 يتضمن فتح أقسام خاصة بالأطفال ضعيفي الحواس-ناقصي السمع والمكفوفين- في المؤسسات التابعة لقطاع التربية الوطنية. الجريدة الرسمية عدد13 المؤرخة في 3 مارس 1999

9. الأمر 35-76 المؤرخ 16 ابريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين ، الجريدة الرسمية العدد 33 المؤرخة في 23 أبريل. 1976.

10 تنص المادة 78 : إن كل أصناف المستخدمين وبما فيهم المعلمين والمربين معنيين بعمليات التكوين المستمر ، طوال مسارها المهني من قانون08-04 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

11. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 ماي 2003 ،يحدد كفايات تنظيم التقييم والامتحانات المدرسية للتلاميذ المعوقين حسيا ، الجريدة الرسمية العدد40 المؤرخة في 2 جويلية 2003 .

12. المادة 17 الفقرة الثانية من قانون 02- 09 السالف الذكر تنص على ما يلي: "كما تسهر على تدعيم الجمعيات و المؤسسات المعتمدة ذات الطابع الإنساني والاجتماعي، التي تتكفل برعاية المعوقين وتعليمهم وتكوينهم وإعادة تأهيلهم بالإمكانات اللازمة."